

اختيارات المشرع العراقي في ميراث المرأة دراسة تحليلية مقارنة

نوري حمه سعيد حيدر

قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيھان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: nury.haeder@sulician.edu.krd

الملخص:

تناولت في هذا البحث اختيارات المشرع العراقي الفقهية في قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بميراث المرأة، فقسمت البحث إلى أربعة مباحث، وكالآتي:

خصصت المبحث الأول لميراث الأم، من حيث حالات استحقاقها، وقوة مركزها في الحجب، وذكرت موقف القانون من حالة الثلث الباقى، مع بيان مذاهب الفقهاء في ذلك.

وذكرت في المبحث الثاني ميراث الزوجة، واستحقاقها، وقوة مركزها، والأموال التي يرث منها، وحرمانها من الرد عليها. وفي المبحث الثالث تناولت ميراث البنت، وحالات استحقاقها، وكيفية رد الأسماء الزائدة عليها، ومساواة القانون لها بالابن في الحجب، بل إعطائهما في حالة واحدة مركزاً أقوى من الابن.

وفي المبحث الرابع والأخير تناولت بالدراسة ميراث الأخت الشقيقة، من حيث حالاتها، وإعطائهما قوة حجب الأخ الشقيق، وتوسيع نطاق الوصية الواجبة في إقليم كورستان لتشمل أولادها، وإن كانوا من ذوي الأرحام.

وقد ذكرت في نهاية البحث عدداً من النتائج التي توصلت إليها خلال بحثي، وقدمت التوصيات الالزمة، لتفادي الإشكاليات التي يعاني منها خبراء القسمات الشرعية في محاكم الأحوال الشرعية، والإبقاء على قدسيّة قوانيننا الشخصية المستمدّة من الشريعة الإسلامية الغراء، ولكي تبقى محل ثقة لدى جميع المواطنين، فلا يلجئون إلى خارج المحاكم في منازعاتهم المتعلقة بالميراث.

وجدير بالذكر أنني قمت بالمقارنات العلمية بين المذاهب الفقهية، وحاولت تأصيل هذه الاختيارات تأصيلاً شرعياً. ولم أنس بيان موقف القضاء في عدد من هذه الاختيارات.

الكلمات المفتاحية: ميراث المرأة في قانون الأحوال الشخصية العراقي، ميراث الأم، ميراث الزوجة، مركز البنت في الميراث، مركز الأخت الشقيقة في الميراث، الرد على الزوجين، إرث المرأة من العقار.

پوخته:

ئەم توپىزىنەمەيە باس لە ھەلبىز اردىنە فيقەيەكەنەي ياسادانەرەي عىراقى دەكەت سەبارەت بە ميراتى ئافرەت، ودابەش دەبىت بە سەر چوار بابەتى سەرەكىدا، وبەم شىوه:

بابەتى يەكمەم باس لە ميراتى دايىك دەكەت، لە ڕووى حالەكەتى بىردى ميرات، وپىنگە لە حەجبدا، ورای زانىيان لە سى يەكى ماوە (الپىپ الباقى)، كە جىيگە قىسىم باسى زانىيانە.

لە بابەتى دووهەدا باسى لە بەشە ميراتى ھاوسمەر كردو، لە ڕووى چۈنۈتى بىردى ميرات، وپىنگە لە ناو ميراتگە مەكەندا، وبى بەش كردى لە كېرەنەمەي پىشكە زىادەكەن، وئەم جۇرە مالانەي كە ميراتى لى دەگرىت.

لە بابەتى سىنەمەي توپىزىنەمەدا باس لە بەشە ميراتى كچ كراوه، وبەشىكى گەنگ لە ئەحكامەكەنەي كچمان تىدا بەيان كردو، ورای ياسادانەرمان لە ھاوتا كردى كچ بە كور لە پىنگە حەجب كردىدا وبىرە ھەندى جار پىدانى پىنگە كە بە هىزىز لە پىنگە كور تاوتۇرى كردو.

له بشی کوتایدا باسمان له بهشہ میراتی خوشکی دایک وباوکی کردوه، که یاسادانمر همان پیگهی برای دایک وباوکی پیداوه له هجوب کردندا، وفراوانکردنوهی چوار چیوهی جنیه جنکردنی وھصیهی واجبه له بھرژ موھندی خوشکمزادا، له کاتیکدا خودی بابتهکه جنیگهی ناکوکی زانیانه وپرای فراوانکردنوهی.

له هممو ئەم بابهناندا ھولمان داوه رای دادگا شەرعیەکان بزانین، له رینگەی ئەنچامدانی چاپنکەوتى پیویست له گەل شارەزايىنە بەشىمەئى شەرعى دادگاکان.

ولە کوتایي توپرەنەوەکەدا کۆمەلی دەرئەنچامى گرنکمان خستوته رooo، وچەند پېشىيارىکى پیویستان خستوته بھر دەست ياسا دانەرى عېراقى وکور دستانى، بۇ ئەنەوە ياساکانى بارى كەمسىتىمان ئەم پېرۇزىيە لە دەست نەدات كە له شەریعەتى پاڭ وېنگەمرى ئىسلامەوه وەريگرتوه، وجىنگەی مەتمانەئى تاڭەكانى كۆمەل بېت.

كىلىھ وشە: میراتى ژنان له ياساي بارى كەمسىتى عېراقدا، میراتى دایك، میراتى ژن، پیگەی كچان له میراتدا، پیگەی خوشك له میراتدا، وەلامدانەوە هاوسەران، میراتى ژن له مولك.

Abstract:

In this research, I dealt with the jurisprudential choices of the Iraqi legislator in the personal status law related to the inheritance of women. The research was divided into four sections, as follows:

The first topic was devoted to the inheritance of the mother, in terms of the cases of her entitlement, and the strength of her position in withholding, and mentioned the position of the law on the case of the remaining third, with an explanation of the doctrines of the jurists in that.

In the second topic, we mentioned the wife's inheritance, her entitlement, the strength of her position, the money inherits from, and her denial of response to it.

In the third topic, it dealt with the inheritance of the girl, the cases of her entitlement, how to return the excess shares to her, and the equality of the law for her with the son in withholding, but even giving her in one case a stronger position than the son

In the fourth and final topic, the study dealt with the inheritance of the sister, in terms of her cases, giving her the power of withholding the brother, and expanding the scope of the obligatory will in the Kurdistan Region to include her children, even if they are related to the kinship.

At the end of the research, I mentioned a number of results that I reached during my research, and made the necessary recommendations, to avoid the problems faced by the experts of the legal divisions in the Sharia courts, and to preserve the sanctity of our personal laws derived from the noble Islamic Sharia, and to remain trusted by the All citizens, so they won't resort to outside the courts in their inheritance disputes

It is worth noting that I made scientific comparisons between the schools of jurisprudence, and tried to legitimize these choices in a legal way. I did not forget to clarify the position of the judiciary in a number of these choices.

Keywords: Women's inheritance in Iraqi personal status law, mother's inheritance, wife's inheritance, girl's status in inheritance, sister's status in inheritance, response to spouses, woman's inheritance from property.

المقدمة:

لا شك أن موضوع الميراث من المواضيع المهمة؛ لكونه متعلقاً بالحقوق المالية للورثة الذين تتوافر فيهم شروطه وتتنافى عنهم موانعه. وبما أن الموت هو المصير الحتمي لكل حي، والإنسان إما أن يكون وارثاً أو مورثاً، فقد اهتم الفقهاء ببيان أحكامه أشد اهتماماً، حتى غداً هذا العلم تشرعياً إسلامياً متكاملاً، فلا نجد تشريعات تحوي كل هذه الأحكام التفصيلية، التي تبهر العقول إلا في الشريعة الإسلامية، فنجد أنفسنا واقفين إجلالاً وإكباراً لهؤلاء الذين أدوا بذلهم في غيابه محظوظاً، وتركوا لنا هذا التراث العظيم.

إن ميراث المرأة من المواضيع التي أثارت جدلاً واسعاً بين من يرى ضرورة مساواتها بالرجل مطلقاً، ومن يرى أن الشريعة قد أنصقتها من حيث لا يعلم إلا من تضلع بها العلم واحتضن به، وينبغي التفرقة بين العدالة والمساواة، لتصحيح مغالطة تدعى ألا فرق بينهما، أو بصيغة أخرى تدعى أن تحقيق العدالة متوقف على تحقيق المساواة. والصواب أن العدل لا يقتضي التسوية، فقد تعدل بين شخصين دون أن تسوى بينهما، لأن العدل هو وضع الشيء في موضعه، مع مراعاة الحال. وقد عنونت لهذا الموضوع بـ(اختيارات المشرع العراقي في ميراث المرأة)، لبيان أهم آراء المذاهب الفقهية التي اعتمد عليها المشرع في قانون الأحوال الشخصية.

سبب اختيار الموضوع:

أثناء دراستي لهذه المادة وجدت أن المشرع العراقي اعتمد في عدد من مسائل ميراث المرأة على اختيارات فقهية معينة، يأخذ برأي الجمهوري في مسائل، ويرأي غيرهم في مسائل أخرى وخاصة بآراء الفقه الجعفري⁽¹⁾، وقد تبين لي فيما بعد أن ذلك لم يكن تحيزاً منه، وإنما اجتهاداً، نظراً لقوة مركز المرأة في الميراث عندهم، وهذا ما يراه المشرع أكثر ملائمة لقيم العصر، التي باتت القوانين فيه تقاس بمكانة المرأة.

أهمية البحث والجديد فيه:

إن ميراث المرأة من المواضيع التي لقيت اهتماماً بالغاً من قبل الباحثين، فألفت فيه كتب، ونشرت عنه بحوث، لكنهم ركزوا على استحقاقها، والرد على الشبهات التي أثيرت حول توريثها، والحكمة من أخذها في بعض الحالات أقل من الرجل، والحالات التي تأخذ المرأة فيها أكثر من الرجل.

أما هذا البحث فقد تجنب الخوض في موضوع الشبهات، وحاول الباحث فيه جمع الحالات التي تدخل فيها المشرع العراقي في قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته، والرأي الفقهي الذي اختاره واستند إليه، ولم يكتف بذلك بل بحث في الجانب التطبيقي لهذه النصوص من قبل القضاء، عن طريق إجراء مقابلات مع عدد من خبراء تنظيم القسمات الشرعية.

منهج البحث:

اتبع في هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث أقوم بتحليل النصوص القانونية، والاختيارات الفقهية، تحليلاً علمياً مفصلاً، وأقارن فيه بين قانون الأحوال الشخصية العراقي، وتعديل تطبيقه في إقليم كوردستان، موضحاً أوجه القصور حيثما وجد، ومحاولاً التقرير بين هذه المصادر ما أمكن، وتقديم التوصيات القانونية الازمة، لتعديل النصوص المثيرة للجدل.

مشكلة البحث:

يهدف البحث إلى إيجاد الحلول المنطقية لإشكالية القصور لدى بعض المذاهب الفقهية حول ميراث المرأة بين الحرمان تارة والنقسان تارة أخرى، وسعى المشرع إلى إعطائها مركزاً أقوى مما هو موجود عند الفقهاء تماشياً مع الوضع الفائم في القوانين المعاصرة، فكانت النتيجة الاختلال في المعايير الشرعية لاستحقاق الميراث، ونسعى جاهدين للخروج بمنهج معندي يراعي العدالة لا المساواة المطلقة.

تساؤلات البحث:

لسنا في هذا البحث بقصد الإجابة عن التساؤلات والشبهات التي تثار حول ميراث المرأة، والدعوات التي تنادي بمساواتها بالرجل مطلقاً، وبيان الوجه المشرق للشريعة الإسلامية التي أنصفت المرأة في الميراث مقارنة بما كانت عليه الأمم الأخرى، ولكننا سنحاول الإجابة عن عدد من التساؤلات أهمها:



أولاً: هل أن المشرع العراقي كان موفقاً في اختياراته الفقهية؟.

ثانياً: علام استند المشرع العراقي في اختياراته في ميراث المرأة؟.

ثالثاً: هل استطاع التوفيق بين الالتزام بالنصوص القطعية، والوصول بوضع المرأة في الميراث إلى ما يبغى؟.

خطة البحث:

المبحث الأول: استحقاق الأم من الميراث

المطلب الأول: حالات ميراث الأم.

المطلب الثاني: الثالث الباقى.

المطلب الثالث: مركز الأم في الميراث.

المبحث الثاني: ميراث الزوجة بين الحرمان، وإعطاءها نصف ما للزوج.

المطلب الأول: حالات ميراث الزوجة.

المطلب الثاني: حرمان الزوجة من إرث العقار.

المطلب الثالث: حرمان الزوجة من الأخذ عن طريق الرَّد.

المبحث الثالث: ميراث البنت بين المساواة، وإعطائها نصف ما للابن.

المطلب الأول: حالات ميراث البنت.

المطلب الثاني: الرَّدُّ على البنات.

المطلب الثالث: مساواة البنت بالابن في قوة الحجب.

المطلب الرابع: إعطاء البنت مركزاً أقوى من الابن في الحجب.

المبحث الرابع: ميراث الأخت الشقيقة

المطلب الأول: حالات ميراث الأخت الشقيقة.

المطلب الثاني: مساواة الأخت الشقيقة بالأخت الشقيق في الحجب.

المطلب الثالث: توسيع الوصية الواجبة لصالح أولاد الإخوة والأخوات في إقليم كوردستان.

المبحث الأول: استحقاق الأم من الميراث

المطلب الأول: حالات ميراث الأم

المطلب الثاني: الثالث الباقى

المطلب الثالث: مركز الأم في الميراث

المطلب الأول: حالات ميراث الأم

أولاً: ميراث الأم عند جمهور الفقهاء: من المعلوم أن لأم المتوفى من تركه ولدها ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: أن تأخذ السدس في إحدى الصورتين:

1. إذا كان للميت فرع وارث مطلقاً سواء أكانت ذكراً أم أنثى، واحداً أم متعدداً⁽²⁾.

2. إذا كان معها اثنان فأكثر من إخوة الميت أو أخواته مطلقاً، سواء كانوا إخوة أشقاء أو لأم أو لأب، وكانوا وارثين غير محظوظين⁽³⁾.
 فلو مات رجل عن أم، وثلاثة إخوة أشقاء مثلاً، فلأم السدس، والباقي يأخذ الإخوة الأشقاء باعتبارهم عصبة.

الحالة الثانية: أن تأخذ ثلث التركة كلها، وذلك عند عدم وجود من ذكرنا من الوارثين، أي الفرع الوارث أو جمّع من الإخوة أو الأخوات.

الحالة الثالثة: أن تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين وذلك في المسألتين الغراويتين⁽⁴⁾.

والدليل على الحالات الثلاث قوله تعالى: ((وَلَبَوْبِهِ لَكُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُّسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَهُ أَبُوهُهُ فَلَأْمِهِ الْتَّلْثُلُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْرَجٌ فَلَأْمِهِ السُّدُّسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِيْنٍ)). [النساء: 11].

ثانية: ميراث الأم عند الجعفريه: لا تُحجب الأم عن الثلث عند الجعفريه إلا بأخرين، أو بأخ وأختين، أو بأربع أخوات، كما أن الإخوة والأخوات لام لا يحجبونها من الثلث إلى السادس أيضاً⁽⁵⁾.

وكذلك الجد لا يرث مع الأم بناء على اختلاف المراتب بينهما⁽⁶⁾.

ونلاحظ أن المذهب الجعفري قد أعطى للأم مكانة أقوى في الميراث مما هي عند الجمهور، وذلك بتغليظ شروط حجبها نقصاناً، وبنقيمهها على الجد، في حين أنها عند الجمهور تُحجب بعدد من الإخوة أو الأخوات، أي بما يزيد عن واحد، وأن الجد يرث معها، بل يأخذ ضعف حصتها إذا اجتمعا في مسألة معا، كما في المسألة الآتية:

أصل المسألة	جد	أم	الورثة
3	ق	3/1	الفروض
	2	1	السهام

المطلب الثاني: الثلث الباقي

بالعودة إلى الآية رقم (11) من سورة النساء، والتي وردت في المطلب السابق نجد أنها سكتت عن حكم ميراث الأم مع الأب وأحد الزوجين، وعند عدم وجود نص يظهر الخلاف، وقد اختلف الصحابة في ذلك، وسميت هاتين المسألتين بالغَرَائِبُ لشهرتهما، كما تسميان بالعُمَريَتَيْن لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما بينهما. وفيما يأتي آراء المذاهب الفقهية، والقضاء حول الثلث الباقي:

أولاً: مذهب الجمهور: أخذ جمهور الفقهاء بإعطاء الأم الثلث الباقي عند وجوده مع الأب وأحد الزوجين، بشرط و هي:

1. أن لا يكون للمتوفى فرع وارث ذكراً أو أنثى.
2. أن لا يكون له عدد من الإخوة أو الأخوات مطلاً⁽⁷⁾.
3. أن تجتمع مع الأب وأحد الزوجين. وعلى هذا فإن الأم تأخذ ثلث الباقي في مسألتين:

المسألة الأولى: إذا ترك الميت زوجاً، وأمّا، وأباً، فتحل المسألة على النحو الآتي:

أصل المسألة	أب	أم	زوج	الورثة
6	الباقي	3/1 الباقي	2/1	الفروض
	2	1	3	السهام

فالزوج في هذه المسألة يأخذ النصف، والأم تأخذ الثلث من النصف الباقي، فيكون كالتالي: $(6/1 = 2/1 \times 3/1)$. أو إعطاء الأب ضعف الأم عملاً بقاعدة: (الذكر مثل حظ الأنثيين)، فالنتيجة تكون واحدة.

المسألة الثانية: إذا ترك الميت زوجة، وأمّا، وأباً، فتحل المسألة على النحو الآتي:

أصل المسألة	أب	أم	زوجة	الورثة
4	الباقي	3/1 الباقي	4/1	الفروض
	2	1	1	السهام

فالزوجة في هذه المسألة تأخذ الربع، والأم تأخذ الثلث من ثلاثة أرباع الباقي، فيكون كالتالي: $(4/1 = 12/3 = 4/3 \times 3/1)$.



والسبب في ذلك هو أن الأب والأم يأخذان الباقى بعد فرض أحد الزوجين، يقتسمانه رعاية لقاعدة: (الذكر مثل حظ الأنثيين)، ولأن إعطاءها ثلث التركة كاملة يجعل لها ضعف نصيب الأب في المسألة الأولى⁽⁸⁾، وقريب من ذلك في المسألة الثانية، أي أن مركز الأم سيكون أقوى من مركز الأب، وهذا يخالف قواعد الميراث⁽⁹⁾.

وجدير بالذكر أن إعطائهما ثلث الباقى في هاتين المسألتين مستند إلى الإجماع السكتوى، فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في محل من الصحابة فوافقه⁽¹⁰⁾.

ثانياً: الفقه الجعفري

خالف الظاهرية والجعفرية الجمهور، فذهبوا إلى إعطاء الأم ثلث التركة كلها، والباقي للأب، وحجتهم في ذلك ظاهر قوله تعالى: ((إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَرَثَهُ أَبُوهُ أَبْوَاهُ فَلَمْ يَكُنْ لِلثُلُثِ)). [النساء: 11].

أي: ثلث التركة كلها لا ثلث ما بقى بعد فرض أحد الزوجين، لأنه معطوف على ما قبله⁽¹¹⁾.

فإذا توفي عن زوج، وأم، وأب. فإن الزوج يأخذ النصف، وتأخذ الأم الثلث الكامل، ويأخذ الأب الباقى.

أصل المسألة	الورثة			
	أب	أم	زوج	الورثة
6	الباقي	3/1	2/1	الفرض
	1	2	3	السهام

نجد أن نصيب الأم أكبر من نصيب الأب، وهذا يتعارض مع الفاعدة الشرعية العامة الفاضية بأن لكل ذكر يجتمع مع أنثى في درجة من القرابة ضعف نصيبها⁽¹²⁾.

ثالثاً: موقف القضاء

من المعلوم أنه عند عدم وجود نص في قانون الأحوال الشخصية، فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة مع نصوص القانون، وعليه نجد القضاء العراقي قد أخذ بمذهب جمهور الفقهاء، ويجري العمل على إعطاء الأم الثلث الباقى في المحاكم الشرعية كافة.

وقد أحسن القضاء بأخذ المذهب الجمهور، فإعطاء الأم مركزاً أقوى من الأب، وبالتالي أخذها ضعف الأب لم يؤخذ به في أي من التشريعات العربية.

المطلب الثالث: مركز الأم في الميراث

إن للأم مركزاً قوياً في الميراث بحيث لا يمكن حجبها من الميراث حجب حرمان بأي وارث إجماعاً، وهي عند الجمهور تحجب جميع الأقارب من ذوي الأرحام، كما تحجب جميع الجدات أمية كن أو أبوية⁽¹³⁾.

وقد ذكرنا أن الأم تحجب حجب نقصان بجمع من الإخوة أو الأخوات⁽¹⁴⁾، وفرضها في هذه الحالة هي السدس، فجمع من الإخوة والأخوات يحجبون الأم حجب نقصان وإن كانوا محظوظين بالأب، وهذا أمر يضعف مركز الأم، ويفعل بقاعدة: (الذكر مثل حظ الأنثيين). فمثلاً لو مات أحد عن أم وأب وعدد من الإخوة، ففي هذه الحالة تأخذ الأم السدس بالرغم من حجب الإخوة بالأب، ويتبين ذلك أكثر من خلال الجدول الآتي:

أصل المسألة	الورثة			
	أم	أب	جمع من الإخوة	الفرض
6	الفرض	الباقي	محظوظون بالأب	الباقي
	1	5	0	السهام

وقد أدى الفرق الكبير بين حصتي الأب والأم في هذه المسألة ومثيلاتها إلى خلاف بين الفقهاء، فلو لم يكن الإخوة محجوبين بالأب لكن أمراً طبيعياً أن يحجبوا الأم حجب نقصان، لكنهم محجوبون كما ذكرنا⁽¹⁵⁾.

وقد خالف ابن تيمية رحمة الله رأي الجمهور، وذهب إلى أن الإخوة في هذه المسألة لا ينبغي لهم أن يحجبوا الأم حجب نقصان، لأنهم محجوبون بالأب، والمحجوب حكمه حكم المعدوم⁽¹⁶⁾.

فعلى قوله تحل المسألة السابقة على النحو الآتي:

أصل المسألة	جمع من الإخوة	أب	أم	الورثة
3	محجوبون بالأب	الباقي	3/1	الفروض
	0	2	1	السهام

ولكن القضاء أخذ بمذهب جمهور الفقهاء، وكان من الأولى أن يأخذ بهذا الرأي.

أما عند الجعفرية فلأم مركز أقوى مما لدى الجمهور⁽¹⁷⁾، فالأم عندهم تحجب كل وارث يكون من المرتبة الثانية والثالثة، لأنها من المرتبة الأولى⁽¹⁸⁾.

المبحث الثاني: ميراث الزوجة بين الحberman، وإعطاءها نصف ما للزوج.

المطلب الأول: حالات ميراث الزوجة

المطلب الثاني: حرمان الزوجة من إرث العقار

المطلب الثالث: حرمان الزوجة من الأخذ عن طريق الرّد

المطلب الأول: حالات ميراث الزوجة

للزوجة في ميراث زوجها حالتان:

الحالة الأولى: تستحق الربع، إذا لم يكن له فرع وارث، كالابن، والبنت، وابن الابن، وبنت الابن⁽¹⁹⁾.

الحالة الثانية: تستحق الثمن، إذا كان له فرع وارث منها أو من غيرها.

والحالتان متفق عليهما عند جميع المذاهب، وذلك للنص عليهما بقوله تعالى: ((وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُمْ إِن لَمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ التُّمُنُ مِمَّا تَرَكُمْ مِنْ بَعْدٍ وَصِيَّةٌ تُوصَنَ بِهَا أُوْ دِيْنٌ)). [النساء: 12].

وهاتان الحالتان تشملان الزوجة الواحدة والمتعدّدات، فلو توفي رجل عن زوجتين مثلاً، وله فرع وارث، فالزوجتان تقسمان الثمن بينهما⁽²⁰⁾.

وجدير بالذكر أنه لا تكون الزوجية سبباً للإرث إلا إذا كان العقد صحيحاً، وكانت الزوجية قائمة حقيقة أو حكماً كالمطلقة الرجعية، كل ذلك وقت موت المورث.

وقد نص المشرع العراقي على هاتين الحالتين في المادة (91) الفقرة الأولى بموجب التعديل الثاني المرقم (21) لسنة (1978)، من قانون الأحوال الشخصية العراقي، ولم تشملها التعديلات التي أدخلت على القانون في الإقليم، لثبوتها بنص القرآن الكريم، وأنه لا مساغ للإجتهداد في مورد النص⁽²¹⁾.

المطلب الثاني: حرمان الزوجة من إرث العقار

اختلاف الفقهاء في الأموال التي ترثها المرأة على مذهبين:

أحدهما: مذهب جمهور الفقهاء: حيث ذهبا إلى أن الزوجة ترث من كل ما يتركه الزوج من أموال أيّاً كانت أنواعها، وذلك لعموم النص⁽²²⁾.

والثاني: مذهب الجعفريّة: للزوجة عند الجعفريّة حكم خاص في الإرث، حيث إن بعض الأموال لا ترث منها مطلقاً، ولا نصيب لها لا فيها ولا في قيمتها وثمنها، وهي الأراضي بصورة عامة، كأرض الدار والمزرعة وما فيها من مجرى القنوات. وبعض الأموال لا ترث منها عيناً ولكنّها ترث منها قيمة، بمعنى أنها لا حق لها في نفس الأعيان وإنما لها نصيب من ماليتها، وذلك في الأشجار والزرع والأبنية التي في الدور وغيرها، فإن للزوجة سهامها في قيمة تلك الأموال، ولبقية الورثة أن يدفعوا لها حصتها من خارج التركة بالفقد، والعبارة بقيمتها يوم الدفع.

ولو بذل الوارث لها نفس الأعيان بدلاً عن القيمة وجب عليها القبول فتصبح شريكة مع الوارث في العين. وأمّا غير تلك الأموال من أقسام التركة فترث منه الزوجة كما يرث سائر الورثة.

ثم إن طريقة التقويم فيما ترث الزوجة من قيمتها هي ما تعارف عند المقومين في تقويم مثل الدار والبستان عند البيع من تقويم البناء أو الشجر بما هو لا يلاحظه ثابتاً في الأرض بدون أجرة، ولا يلاحظه منقوضاً أو مقطوعاً، فيعطي إرث الزوجة من قيمتها المستتبطة على هذا الأساس⁽²³⁾.

والعلة في ذلك كما نقل عن أئمّة الفقه عندهم هي الخوف من إدخال المرأة على الورثة شخصاً غريباً يشاركونه، وقد يسبب لهم المشاكل، ويزاحمهم في عقارهم⁽²⁴⁾.

موقف القضاء:

أخذ القضاء العراقي برأي الجمهور في أن الزوجة ترث من كل ما يتركه الزوج من أموال أيّاً كانت أنواعها، وذلك لعموم النص. وقد أعطى المشرع العراقي للزوجة فرضاً المنصوص عليها شرعاً في نص الفقرة (1) من المادة (91) من قانون الأحوال الشخصية، سواء كانت مع ورثة آخرين أو منفردة، وسواء كانت ذات ولد أو الخالية من الولد، وبغض النظر عن مذهب المتوفى، ولا ترث أكثر مما ذكر، ولكن يوجد استثناء أقره المشرع العراقي، وهو أنه أعطى للزوجة والزوج كل التركة عندما يتوفى أحدهم ويترك دار سكن واحدة وزوجة أو زوج فقط، وبموجب آلية أقرها في نص قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (1170) في 29/10/1977، إذ كانت الزوجة تأخذ الرابع ويدهب الباقى إلى المالية العامة للدولة على اعتبار أن الدولة وارث لمن لا وارث له. وفيما يأتي نص القرار المذكور: ((عند وفاة أحد الزوجين بدون وارث ولم يترك من العقارات سوى دار واحدة. فتنقل ملكية هذه الدار جميعها إلى الزوج الآخر، بشرط أن لا يملك دار لسكناه على وجه الاستقلال))⁽²⁵⁾.

المطلب الثالث: حرمان الزوجة من الأخذ عن طريق الرّد

إن موضوع الرد من الموضعين التي اختلف الفقهاء فيها، لذلك سنقيم هذا المطلب على فروع، نعرف الرد وآراء الفقهاء فيه في فرع، ونخصص الفرع الثاني لما ذهب إليه القانون والقضاء.

الفرع الأول: تعرّيف الرد وآراء الفقهاء فيه:

أولاً: تعرّيف الرّد: عبارة عن النقص في عدد الأسهم، والزيادة في مقدارها لصرف الزائد عن الفروض إلى من يستحق هذه الزيادة، كل بالنسبة إلى فرضه إذا لم يوجد وارث عاصب يستحق الباقى⁽²⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الرّد من المسائل الخلافية، لعدم وجود نص ظاهر يقرر مصير ما تبقى من التركة بعد الأسهم المستحقة. فمن الفقهاء من أنكر الرد أصلاً، وأوجب وضع الزيادة في الخزانة العامة، وذلك لأن كل وارث يأخذ استحقاقه المحدد، فلا يستحق نصبياً آخر زائداً على استحقاقه⁽²⁷⁾.

ثانياً: آراء فقهاء المذاهب حول الرد: من الفقهاء من أخذ بالرد، لكنهم اختلفوا في الرد على الزوجين على النحو الآتي:

1- ذهب عدد من الصحابة، ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى أنه ليس للزوجين الحق فيما يبقى عن طريق الرد عند عدم وجود وارث آخر بل يكون الباقى للخزانة العامة. أما عند وجود ورثة آخرين ترد الزيادة عليهم كل بالنسبة إلى فرضه باشتثن الزوجين، باعتبارهما غريبين، وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض⁽²⁸⁾، وتبعهم في ذلك الحنفية⁽²⁹⁾ والحنابلة⁽³⁰⁾.

2- وذهب عدد من الصحابة، ومنهم الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، إلى أن للزوجين الحق في الباقى عن طريق الرد كبقية الورثة عملاً بقاعدة: (العُنْمُ بالغرم)، لأنه بالعول يدخل النقص على أنصباء أصحاب الفروض من التركة بدون فرق بين الزوجين وبين غيرهما من أصحاب الفروض⁽³¹⁾، فيجب أن يزيد نصيبهما بما يبقى من التركة عند عدم وجود وارث آخر⁽³²⁾.

3- الفقه الجعفري: ذهب الإمام جعفر الصادق رحمة الله فيما نقل عنه إلى عدم جواز الرد على زوج ولا زوجة⁽³³⁾.

أما متأخره الفقه الجعفري فقد فرقوا بين الزوج والزوجة في الرد أي في استحقاقهما فيما يبقى من التركة بعد أن يأخذ كل حقه منها، فإذا ماتت امرأة ولم يترك وارثاً غير زوجها، فالتركة كلها له فرضاً ورداً. ولكن الزوجة عند هؤلاء لا تأخذ الباقى رداً إذا توفي عنها زوجها ولم يترك وارثاً، ويكون الباقى من التركة بعد فرضها للإمام⁽³⁴⁾.

وهذا التفريق بين الزوج والزوجة غير مستساغ، وهو تقرير على أساس الجنس.

الفرع الثاني: موقف القانون والقضاء

لم يتطرق المشرع العراقي في قانون الأحوال الشخصية النافذ إلى مسألة الرد، وإنما اكتفى ببيان حصة الزوجة في المادة (91) الفقرة (1)، ونصها: ((يستحق الزوج مع الفرع الوارث لزوجته الرابع ويستحق النصف عند عدمه. أما الزوجة فستستحق الثمن عند وجود الفرع الوارث، والرابع عند عدمه)).

ومفهوم ذلك أن الزوجة لا تستحق أكثر مما نص عليه.

وأخذ القضاء بمذهب القائلين بعدم الرد على الزوجين في تطبيقاته، وكان حرياً به أن يأخذ بالرأي المخالف، أي القائلين بالرد على الزوجين ما دامت للخزانة العامة موارد أخرى تكفي النفقات العامة، إضافة إلى ذلك فإن كل واحد منهما ساهم في تكوين التركة فليس من الإنفاق والعدل حرمان شخص من ثمرة عمله الشخصي.

وقد حاول المشرع الكورديستاني إنصاف الزوجة وتعويضها عن ما قد يلحق بها من ضرر عندما تساهم في تكوين التركة، وذلك بإخراج حصتها من التركة مما شاركت في تكوينها قبل إخراج الرابع أو الثمن لها، وتحدد هذه الحصة من قبل الخبراء، وذلك من خلال الفقرة الأولى من المادة (25) من قانون تعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية المرقم (15) لسنة (2008).

وقد أخذ المشرع الأردني برأي عثمان بن عفان بالرد على كليهما إلا أنه أخرهما عن ذوي الأرحام؛ إذ جاء في المادة (181/ب) ما يأتي: (يرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد أحد أصحاب الفروض النسبية، أو أحد ذوي الأرحام). وجاء في المادة (312): ((إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصبة من النسب رد الباقى على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم بمن فيهم الحي من الزوجين)).⁽³⁵⁾

وأجاز القانون المصري⁽³⁶⁾ في المادة (30)، والصوري⁽³⁷⁾ في المادة (288) الرد على أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبة من النسب، أو أحد أصحاب الفروض النسبية، أو أحد ذوي الأرحام.

وهذا التفصيل لم يقل به الفقهاء، وإنما اعتمد على المصلحة أحياناً، ففي حالة عدم وجود العصبة النسبية أجاز الرد على غير الزوجين، وهذا رأي الجمهور⁽³⁸⁾، أما في حالة الرد على أحد الزوجين إذا لم يوجد ذوي الأرحام، فيتفق مع مذهب عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي أجاز الرد على جميع ذوي الفروض⁽³⁹⁾.

ويتفق أيضاً مع ما أفتى به متأخره الحنفية من الرد على الزوجين: ((إذا لم يكن من الأقارب سواهما، لفساد الإمام وظلم الحكم في هذه الأيام)).⁽⁴⁰⁾

ميراث البنت بين المساواة، وإعطائها نصف ما للابن.

المطلب الأول: حالات ميراث البنت.

المطلب الثاني: الرد على البنات، وحجبها لابن الابن.

المطلب الثالث: مساواة البنت بالابن في قوة الحجب.

المطلب الرابع: إعطاء البنت مركزاً أقوى من الابن في الحجب.

المطلب الأول: حالات ميراث البنت

إن حالات ميراث البنت في الشريعة الإسلامية هي أربع حالات، أخذ المشرع العراقي بثلاث منها لوجود نصوص قطعية الدلالة لم يستطع الخروج عنها، وهي الحالات الثلاث الأولى من هذا المطلب، لكنه اجتهد في الحالة الرابعة لعدم وجود نص صريح بخصوصها، لذلك نخصص هذا المطلب للحالات المتفق عليها، ونترك الحالة الرابعة التي تتضمن الرد على البنات للمطلب اللاحق.

الحالات المتفق عليها هي:

الحالة الأولى: ترث البنت نصف التركة بشروط، وهي:

- 1- أن تكون واحدة.
- 2- أن لا يكون معها معيض، وهو الابن.

كأن تموت امرأة عن: بنت، وزوج، وأم، وأب.
 فالبنت النصف، وللزوج الرابع، وللأم السادس، وللأب السادس.

أصل المسألة	أب	أم	زوج	بنت	الورثة
	6/1	6/1	4/1	2/1	الفرض
12	2	2	3	6	السهام

والمسألة عالت إلى (13).

الحالة الثانية: ترث البنت الثلاثين بشروط، وهي:

- 1- أن تكون أكثر من واحدة، اثنتين فما فوق.
- 2- أن لا يكون معها معيض، وهو الابن كما ذكرنا.

كأن يتوفى أحد ويرثها ابنتان، وأم، وأب.
 فالبنتين الثلثان، وللأم السادس، وللأب السادس.

أصل المسألة	أب	أم	بنت 2	الورثة
	6/1 فرضاً، والباقي تعصيباً	6/1	3/2	الفرض
6	1	1	4	السهام

الحالة الثالثة: ترث البنت واحدة كانت أو أكثر وفقا لقاعدة: (الذكر مثل حظ الأنثيين)، وذلك عند اجتماعها مع الابن⁽⁴¹⁾،⁽⁴²⁾ كما لو ماتت امرأة وتركت زوجا، وبنّا، وابنا.

أصل المسألة	بنت ابن	زوج	الورثة
4	الباقي وفقا لقاعدة: للذكر مثل حظ الأنثيين	4/1	الفرض
	2	1	السهام

وكذلك الحال مهما زاد عدد البنات، أو الأبناء، غير أن المسألة تحتاج إلى تصحيح⁽⁴³⁾.

أما الحالة المختلفة فيها، فهي مسألة الرد على البنات عند وجود أسمهم زائدة، وعدم وجود معصب لها، وهي ما سنتناولها في المطلب الآتي بمزيد من البيان.

المطلب الثاني: الرد على البنات وحجبها لابن الابن

الفرع الأول: الرد على البنات

ذكرنا في المطلب السابق الحالات المتفق عليها في ميراث البنت، لكن الحالة المختلفة فيها هي الرد على البنات عند اجتماعها مع الأب في مسألة، فالأب يرث بالفرض والتعصيب، وهو بهذا يحرم البنت منأخذ الأسمهم الزائدة.

ولكن القانون العراقي أخذ اتجاهها آخر فأعطى البنت واحدة كانت أو أكثر ما بقي من الميراث فرضا وردا، فعاملها كأنها عصبة، وأعطها الباقي بعد أصحاب الفرض.

كأن يموت أحد عن: بنت، وأم، وأب. فللأم السدس، وللأب السادس، والباقي للبنت.

أصل المسألة	أب	أم	بنت	الورثة
6	6/1	6/1	ق	الفرض
	1	1	4	السهام

ومن نتيجة هذه المسألة نجد أن المشرع قد ذهب بعيدا في إعطائه البنت مركزا في الميراث لم نجده في أي قانون من قوانين الدول العربية، ولم نجد له أساسا في الفقه الإسلامي، حتى الفقه الجعفري الذي يتميز بإعطائه البنت مركزا قويا في الميراث أعطاها في المسألة السابقة فرضها وهو النصف، وما بقي رُدّ على البنت والأبوبين على قدر انصبائهم⁽⁴⁴⁾.

وقد نصت المادة (91) الفقرة (2) من التعديل الثاني المرقم (21) لسنة (1978) على أنه: ((تستحق البنت أو البنات في حالة عدم وجود ابن للمتوفي ما تبقى من التركة بعد أخذ الأبوبين والزوج الآخر فرضهم منها، وتستحق جميع التركة في حالة عدم وجود أي منها)).

وعبارة النص واضحة في أن البنت أعطيت قوة حجب الابن تماما وكأنها عصبة، وذلك في إعطائهما ما تبقى من التركة بعد أصحاب الفرض، وفي حجبها الإخوة والأخوات، ولو كانت واحدة، وكذلك في حجبه لابن الابن الذي يقوم مقام الابن عند عدم وجوده، وإن كان يأخذ الباقي عند جمهور الفقهاء بعد أن تأخذ البنت نصيبها.

ويبدو أن المشرع بعدم تمكنه من الخروج عن قاعدة: ((الذكر مثل حظ الأنثيين)), وعدم إمكانية مساواة البنت بالابن، أراد أن يعرضها في قوتها قرابتها وحجبها لجميع الورثة ما عدا الزوجين والأبوبين والابن.

وأرى أن هذا الموقف يتعارض في مضمونه وأثار قوله تعالى: ((يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)). لأن الآية الكريمة جعلت للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث وقوة الحجب، لأنها وردت مطلقة، فلا يمكن لبنت واحدة أن تحجب الإخوة أو

DOI: <http://dx.doi.org/10.25098/6.1.8>



Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الأخوات، لأن الشارع أعطى الذكر مثل هذا الحظ بناء على معايير معينة، من أبرزها المعايير الثلاثة التي بينها الفقهاء وهي: درجة القرابة بين الورثة، وموقع الجيل الوراثي، والعبء المالي الملقى على الوراثة، وليس بناء على الاختلاف في الجنس.

وتجير بالذكر أن جمهور الفقهاء أعطوا الأب ما تبقى من الميراث فرضاً وتعصيماً، بعد إعطاء البنت نصفها، والأم سدسها.

أصل المسألة	أب	أم	بنت	الورثة
6	6/1 فرضاً، والباقي تعصيماً	6/1	2/1	الفروض
	2 = 1+1	1	3	السهام

وهذا يوافق قول النبي: ((الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر))⁽⁴⁵⁾.

الفرع الثاني: حجب البنات لإبن الإن

للعصبة بالنفس⁽⁴⁶⁾ أربع جهات بعضها مقدم على بعض في الإرث على الترتيب الآتي: البنوة، والأبوة، والإخوة، والعمومة. وجهة البنوة تشمل الابن، وإن الابن، وإن نزل.

وابن الإن يقوم مقام الابن عند عدم وجود الابن، فيرث الباقي بعد أصحاب الفروض بالتعصيب. أي أنه إذا اجتمع مع البنت في مسألة تكون النتيجة كالتالي:

أصل المسألة	ابن الإن	بنت	الورثة
2	الباقي	2/1	الفروض
	1	1	السهام

هذا عند جمهور الفقهاء، أما في القانون فنص المادة (91) الفقرة (2) التي نقلناها في الفرع السابق أعطت البنت مركزاً تحجب ابن الإن، ويبدو أن المشرع قد أخذ بالفقه الجعفري ذلك أن البنت من المرتبة الأولى، وإن الابن من المرتبة الثانية⁽⁴⁷⁾.

المطلب الثالث: إعطاء البنت مركزاً أقوى من الإن في الحجب

ذكرنا في المطلب السابق أن المشرع العراقي أعطى البنت قوة حجب مماثلة للإن، ولكن يبدو أنه لم يكن دقيقاً في صياغة العبارة الواردة في المادة (91) الفقرة (2)، والتي نصت على أنه: ((تستحق البنت أو البنات في حالة عدم وجود ابن للمتوفى ما تبقى من التركة بعد أخذ الأبوين والزوج الآخر فرضهم منها، وتستحق جميع التركة في حالة عدم وجود أي منهم)).

ويُفهم من العبارة أن البنت تحجب جميع الورثة باستثناء من ورد ذكرهم في النص السابق، أي الزوجين والأبوبين والإن. وهذا يعني أنها تحجب الجد والجدة، في حين أن الإن لا يحجبهما، بل يرثان معه السدس، وبعد هذا خروجاً عن إجماع الفقهاء، بل عن غالبية المشرع نفسه، لأنه أراد منح البنت قوة حجب مماثلة للإن، فالإن يحجب إخوة وأخوات الميت، ولكن البنت لا تحجبهما، فأراد المشرع بهذا النص أن يحجب الإخوة وأخوات البنات.

فكان ينبغي أن تكون العبارة كالتالي: ((تعتبر البنت بحكم الإن في الحكم)). أي تماماً كالتي وردت في الفقرة (4) من المادة (89)، والتي نصت على أن: ((الأخت الشقيقة تقوم مقام الأخ الشقيق في الحجب))⁽⁴⁸⁾.

فلو أن أحداً توفي عن: بنت، وجدة أو جد، لوجدنا أن البنت ترث كل التركة وتحجبهما.

الورثة	بنت	جدة	جد	أصل المسألة
الفروض	ك	ح	ح	

في حين أنه لو فرضنا البنت إينا، لأخذ كل من الجد والجدة السادس. وهذا أمر غير معقول، وخلاف لما أراد المشرع، لذلك لا بد من تعديل الفقرة السابقة.

أصل المسألة	ابن جدة	جد	الورثة
الباقي	6/1	6/1	الفرض
6	4	1	السهام

ولكن يبدو أن المحاكم الشرعية من الناحية التطبيقية لم تلتزم بمفهوم النص السابق، وأنه على رأي جمهور الفقهاء في عدم حجب الجد والجدة بالبنت والابن، وهذا هو الصواب لولا تعارضه مع مفهوم الفقرة (2) من المادة (91) ⁽⁴⁹⁾.

المبحث الرابع: ميراث الأخت الشقيقة

المطلب الأول: حالات ميراث الأخ الشقيقة.

المطلب الثاني: مساواة الأخ الشقيقة بالأخ الشقيق في الحجب.

المطلب الثالث: توسيع الوصية الواجبة لصالح أولاد الإخوة والأخوات في إقليم كوردستان.

المطلب الأول: حالات ميراث الأخـت الشـقيقة

لا بد في بداية هذا المطلب من ذكر سبب اقتصرنا على الحديث عن الأخوات الشقيقة دون سواها من الأخوات، وهو أنها وحدتها من شملتها التعديلات التي طالت قانون الأحوال الشخصية العراقي، دون أن يعدل شيئاً من استحقاق الأخوات لأب، أو الأخوات لأم، لذلك رأينا أنه من الضروري افرادها في مبحث خاص.

وللأخذ الشقيقة حالات متفقة عليها، وهي ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: تأخذ النصف بشرط، وهي:

- 1- أن تكون واحدة.
 - 2- أن لا يكون معها مُعَصِّبٌ، وهو الآخر الشقيق.
 - 3- أن لا تكون محبوبة بمن يحبها، وسيأتي بيانهم.

الحالة الثانية: تأخذ الثنين بشروط، وهي:

- 1- إذا كانتا اثنين فأكثر.
 - 2- أن لا يكون معهن معصب، وهو الأخ الشقيق، أو الإخوة الأشقاء.
 - 3- أن لا يكن محظيات بمن يحجبهن، وسيأتي بيانهم.

الحالة الثالثة: ترث الأخوات الشقيقة أو الأخوات الشقيقة تعصيها بالأخ الشقيق أو بالإخوة الأشقاء، وفقا لقاعدة: (لذكر مثل حظ الأثنيين). حيث أن الأخ الشقيق يمنعها منأخذ فرضها، ويقاسمها وفقا لقاعدة المذكورة⁽⁵⁰⁾.

وجميع هذه الحالات المتفق عليها بين الفقهاء، قد تم اعتمادها من قبل المشرع العراقي، إلا أن الأخير اختلف مع مذهب الجمهور في
الحالة الآتية:

الحالة الرابعة: ميراث الأخوات مع البنات

تراث الأخ الشقيق واحدة كانت أو أكثر بالتعصيب مع البنت واحدة أو أكثر، أو مع بنت الإبن واحدة أو أكثر. حيث تأخذ ما تبقى من السهام بعد أصحاب الفرض.

هذا عند الجمهور. فلو توفي شخص وترك على سبيل المثال: زوجة، وبنّا، وأختا شقيقة، تكون القسمة على النحو الآتي:

أصل المسألة	أخت شقيقة	بنّا	زوجة	الورثة
	ق	2/1	8/1	الفروض
24	9	12	3	السهام

نجد أن البنّا لم تَحُجَّ الأخت الشقيقة، وذلك عملاً بقول النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((اجعلوا الأخوات مع البنات، أو مع بنات الإبْن عصبة))⁽⁵¹⁾، فأخذت الأخت الشقيقة ما بقيت من السهام، وكأنها عصبة.

أما في القانون العراقي⁽⁵²⁾ ففي المسألة السابقة تأخذ الزوجة الثمن، وتأخذ البنّا الباقى فرضاً والباقي رداً، ولا شيء للأخت الشقيقة لأنها محجوبة بالبنّا.

فالقانون العراقي حجب جميع الإخوة والأخوات بالبنّا، فلا استحقاق لهن بوجودها، وأعطى للبنّا قوة حجب الإبْن تماماً، كما بينا في المبحث السابق⁽⁵³⁾.

ويبدو أن القانون العراقي قد أخذ برأي الفقه العجيري في حجب الإخوة والأخوات بالبنات، لأن للورثة عندهم مراتب، يحجب أصحاب كل مرتبة المرتبة التي تليها، والأولاد من المرتبة من المرتبة الأولى، والإخوة والأخوات من المرتبة الثانية⁽⁵⁴⁾.

المطلب الثاني: مساواة الأخت الشقيقة بالأخ الشقيق في الحجب

إن الأخت الشقيقة الواحدة عند جمهور الفقهاء لا تُحجب الإخوة لأب، ولا الأخت لأب إذا أصبحت عصبة مع الأخ لأب، فلو توفي شخص عن أخت شقيقة، وأخ لأب، لأخذت الأخت الشقيقة النصف، وما بقي فهو للأخ لأب.

ولو كانت في المسألة السابقة أخت لأب، لأنها أصبحت عصبة مع الأخ لأب، وعصبها معه ليتقاسماً ما بقي وفق قاعدة: (الذكر مثل حظ الأنثيين)، وهو بذلك عصبها من الحجب.

أصل المسألة	أخ لأب	أخت لأب	أخت شقيقة	الورثة
	الباقي تعصيًّا للذكر مثل حظ الأنثيين		2/1	الفروض
2	1	1	قبل	السهام التصحيح
	3	3	بعد	السهام التصحيح

وبما أن السهام لا ينقسم على الأخ والأخت لأب، وجب تصحيح المسألة، لذلك نضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة، وعدد الرؤوس هو $6 = 3 \times 2$ ، ثم نضرب نفس العدد الذي هو (3) في عدد الأسهام قبل التصحيح، لتكون حصة الأخت الشقيقة ثلاثة سهام، وحصة الأخ لأب سهمان، وسهم واحد للأخت لأب⁽⁵⁵⁾.

أما في القانون فقد نصت المادة (89) الفقرة الرابعة من التعديل الثامن الصادر في (١٩٨٣/٤/١٨) على أنه: ((تعتبر الأخت الشقيقة بحكم الأخ الشقيق في الحجب)). وعليه فإنه بموجب التعديل المذكور أصبحت الأخت الشقيقة

أو الأخوات الشقيقات لهن نفس قوة الحجب الذي يتمتع به الأخ الشقيق، فالأخوات الشقيقات الواحدة تُحجب جميع الإخوة والأخوات لأب، في حين أن الأخت الشقيقة الواحدة لا يمكنها أن تُحجب من ذكرنا عند جمهور الفقهاء⁽⁵⁶⁾.

لو توفي شخص عن: زوجة، وأخت شقيقة، وأخ لأب، لأخذت الزوجة الرابع لعدم وجود فرع وارث، وأخذت الأخت الشقيقة الباقي فرضاً ورداً بعد أن تُحجب الأخ لأب.



و هذا يخالف مذهب جمهور الفقهاء، و خروج عن مبادئ الشريعة الإسلامية، ولم يقل به أحد من المذاهب المعتبرة ⁽⁵⁷⁾.

المطلب الثالث: توسيع الوصية الواجبة لصالح أولاد الإخوة والأخوات في إقليم كوردستان

من المعلوم أن أولاد الأخوات من ذوي الأرحام ⁽⁵⁸⁾، وليسوا من تشملهم الوصية الواجبة، ولكن المشرع الكوردي في تعديله لتطبيق قانون الأحوال الشخصية العراقي ⁽⁵⁹⁾ وسَعَ من نطاق تطبيق الوصية الواجبة، وجعلها تشمل أولاد الإخوة والأخوات مطلقاً، دون بيان المراد بهم، فهذا الإطلاق يشمل أولاد الإخوة والأخوات الأشقاء، وكذلك أولاد الإخوة والأخوات لأب، أو لأم. ولكن قبل الدخول في تفاصيل التعديل وما عليه من ملاحظات، كان لا من تعريف الوصية الواجبة، وذكر آراء الفقهاء حولها، ليتبين لنا بعد ذلك مسلك المشرع في تعديله المذكور ⁽⁶⁰⁾.

إن مسألة الوصية الواجبة من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء، فجمهور الفقهاء يرون أن الوصية لا تكون إلا اختيارية، وأن آية الوصية منسوخة بآيات المواريث، لذلك نقسم هذا المطلب إلى عدد من الفروع:

الفرع الأول: تعريف الوصية الواجبة وآراء المذاهب حولها

أولاً: الوصية الواجبة: وصية أوجبها القانون يتم بموجبها إعطاء الأحفاد الذين توفي أبوهم أو أمهم قبل جدهم أو جدتهم مثل نصيب المتوفى على أن لا يتجاوز ثلث التركة، وتنفذ بحكم القانون سواء أنشأها المورث أم لم ينشئها.

ثانياً: القانون بالوصية الواجبة

يرى بعض الفقهاء، وأبرزهم ابن حزم الظاهري: أن الوصية واجبة للوالدين والأقربين الذين لا يرثون، لحجبهم عن الميراث، أو لمانع يمنعهم من الإرث كاختلاف الدين، فإذا لم يوص الميت للأقارب بشيء وجب على ورثته أو على الوصي إخراج شيء غير محدد المقدار من مال الميت وإعطاؤه للوالدين والأقارب غير الوارثين، فأوجب الوصية لبعض المحروميين من الإرث وهم الأحفاد الذين يموت آباؤهم في حياة أبيهم أو أمهم ⁽⁶¹⁾.

فاستحدث القانون نظام الوصية الواجبة أخذًا بمذهب الظاهري لمعالجة هذه المشكلة تمثيلًا مع روح التشريع الإسلامي في توزيع الثروة على أساس من العدل والمنطق.

وبما أن الأحفاد غير ورثة في حال موت أبيهم، فلولي الأمر قصر صفة غير الوارث عليهم للمصلحة، ولأنهم أولى الناس بمال الجد.

فإذا لم يوص الجد أو الجدة لهؤلاء الحفدة بمثل نصيب أصلهم، تجب لهم الوصية بإيجاب الله تعالى بمثل هذا النصيب على لا يزيد على الثلث، لقوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ، حَقًا عَلَى الْمُتَقِينَ)). [البقرة: 180/2].

وبما أن هذه الوصية لا تتوافق لها مقومات الوصية اختيارية لعدم الإيجاب من الموصي والقبول من الموصى له، فهي أشبه بالميراث، فيسلك فيها مسلك الميراث، فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، ويحجب الأصل فرعه، ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط ⁽⁶²⁾.

ثانياً: رأي جمهور الفقهاء

أما جمهور الفقهاء فقد رأوا أن هؤلاء الحفدة لا يستحقون شيئاً من ميراث الجد أو الجدة، لوجود أعمامهم أو عماتهم على قيد الحياة، ولانقطاع سبب الميراث لديهم، ولكن يُستحب للرجل أن يوصي لأقاربه غير الوارثين إذا كانوا فقراء، ويكون صدقة منهم وصلة للرحم ⁽⁶³⁾.

الفرع الثاني: الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية العراقي

ولكن بالرغم من الخلاف الذي ذكرناه حول الوصية الواجبة، إلا أن المشرع العراقي أقرّها في قانون الأحوال الشخصية العراقي لمعالجة انتشار ظاهرة الأحفاد اليتامي المحبوبين من الإرث بسبب لا يد لهم فيه. فخصص لها المادة (74) الفقرة (1) والتي تنص على ما يأتي: ((إذا مات الولد، ذكرًا كان أم أنثى، قبل وفاة أبيه أو أمه، فإنه يعتبر بحكم الحي عند وفاة أيٍّ منهما، وينقل استحقاقه من الإرث إلى أولاده ذكوراً كانوا أم إناثاً، حسب الأحكام الشرعية، باعتباره وصية واجبة، على أن لا يتجاوز ثلث التركة)).

نجد أن النص السابق وضع للوصية الواجبة شروطاً، منها:

- 1- وفاة الورث ذكرأً كان أم أنثى قبل مورته، وكان له أولاداً ذكوراً أم إناثاً.
- 2- لا تتجاوز الوصية الواجبة ثلث التركة.

ويتبين من النص السابق أنه بتوافر الشرطين السابقين، يعتبر الولد المتوفى ذكرأً كان أم أنثى بحكم الحي عند وفاة المورث، وينتقل استحقاقه إلى أولاده ذكوراً كانوا أم إناثاً حسب الأحكام المقررة في علم الفرائض. بمعنى أن الأحفاد يستحقون حصة أبيهم أو أمهم المتوفى قبل جدهم أو جدتهم.

فلو توفيت امرأة عن: زوج، وابن، وابن ابن متوفى، كانت النتيجة كالتالي:

| أصل المسألة |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| 4 | أنه | نفترض | (ابن) | 2 ابن | زوج | الورثة |
| | | | | ق | 4/1 | الفرض |
| | | | | 3 | 1 | السهام |

افتراضنا في المسألة السابقة أن الورثة مكونة من: زوج، وثلاثة أبناء، ثم أعطينا الزوج الرابع، وما بقي قسمناه على الأبناء الثلاثة كل منهم سهم واحد، ثم أعطينا سهم الابن المتوفى لابنه، بعد أن تأكينا أنه الرابع، أي أقل من ثلث التركة.

الفرع الثالث: الوصية الواجبة في قانون تعديل التطبيق في إقليم كوردستان

أما فيما يتعلق بالأخت التي هي محور موضوع هذا المطلب فهو أن المشرع الكوردي اقرَّ ما ذهب إليه المشرع العراقي في الوصية الواجبة لكنه أضاف في المادة (24) الفقرة (1) عدداً من الوارثين إلى من سبق ذكرهم أثناء حديثنا عن الوصية الواجبة في القانون العراقي المعدل، بحيث تسرى أحكام الوصية الواجبة على أولاد الإخوة والأخوات ذكوراً كانوا أو إناثاً، وإن نزلوا، وعلى الزوجين إذا كانت الزوجة من أهل الكتاب. وأقر للمورث حال حياته حق توزيع ماله على الورثة ذكوراً كانوا أم إناثاً بالمساواة، أو أن يوصي بذلك لأجنبه على أن لا يزيد على ثلث التركة، وبإجازة البقية فيما زاد على الثلث. كما أجاز المورث أن يوصي لوارثه بما لا يزيد على ثلث تركته.

ونرى أن المشرع الكوردي ندخل بعمق في الوصية الواجبة، ووسع من نطاقها كثيراً، مخالفًّا بذلك كل الآراء والاجنحهات الفقهية، حتى التي أجازت الوصية الواجبة، لأنها في الأصل محل خلاف.

فكأن الأجر به لا يتسع فيها أكثر مما ينبغي، ولا يقيس أولاد الإخوة والأخوات على الأحفاد، فأولاد الأولاد هم فروع الميت، أما أولاد الإخوة والأخوات فهم فروع والديه، وهو أبعد من أن تشملهم الحكمة من الأخذ بالوصية الواجبة.

أما الوصية بين الزوجين في حال وجود مانع اختلاف الدين بينهما فقد قال به أئمة المذاهب ولا ضير من إدراجها في نص القانون، بل هو من العدل بمكان.

الخاتمة:

تناولنا في بحثنا اختيارات المشرع العراقي في ميراث المرأة، وما استند إليه في ذلك، واقتصرنا على ميراث الأم، والزوجة، والبنت، والأخت الشقيقة، لأن التعديلات طالت هؤلاء النساء دون غيرهن، والاختيارات تبدو أوضع في المسائل المتعلقة بهن.

وقد حاولنا قدر المستطاع تجنب الخوض في الرد على الشبهات التي تثار حول ميراث المرأة، والدعوات التي تندي بها المنظمات الجندرية التي تسعى للمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وإزالة كل الفروقات التي يرون أنها وضعت على أساس الاختلاف في الجنس، وذلك لأن هذه المواضيع تحتاج إلى بحث مستقل، وهي مطروفة بكثرة من قبل الباحثين الذين تصدوا لها.

وحاولت أيضاً الالتزام بمنهجية البحث، ليصل البحث إلى النتائج التي رجوتها، والتي دفعتني للبحث في هذا الموضوع، وأهم هذه النتائج هي:

نتائج البحث

أولاً: أن القانون العراقي اختار مذهب الجمهور في إعطاء الأم الثلث الباقى من التركة إذا اجتمعت مع الأب وأحد الزوجين دون الثلث الكامل. بينما يرى الظاهرية والجعفرية إعطائهما الثلث الكامل عملاً بمنطق النص القرآني.

ثانياً: أن القانون العراقي اختار مذهب الجمهور في حجب الأم نصاناً إذا كان معها اثنان فأكثر من إخوة الميت أو إخواته مطلقاً، سواء كانوا إخوة أشقاء أو لأب، وكانتا وارثين غير محظوظين. بينما يرى الفقه الجعفري عدم حجبها نصاناً إلا بأخوين، أو بأخ وأختين، أو بأربع إخوات، كما أن الإخوة والأخوات لأب لا يحجبونها من الثلث إلى السادس أيضاً.

ثالثاً: أن القانون حدد الفرع الوراث بالابن والبنت وأولاد الابن حصراً، دون أولاد البنت، فهم من ذوي الأرحام. ولكنه يشمل أولاد البنات أيضاً عند الجعفرية.

رابعاً: أن القانون ورث الزوجة من كل ما يتركه الزوج من أموال أياً كانت أنواعها، وذلك لعموم النص. واستثنى الزوجين من عموم النص في حالة واحدة فقط، وهي أنه أعطى للزوجة والزوج كل التركة عندما يتوفى أحدهم ويترك دار سكن واحدة وزوجة أو زوج فقط.

خامساً: أن القانون حرم الزوج والزوجة من الأخذ عن طريق الرد، وكان الأولى أن يختار الرد على الزوجين، فهما أولى من الخزينة العامة، وخاصة في عصر فشل فيه الفساد وعمت جرائم الأموال العامة في مؤسسات الدولة، وتصرف مواردها دون شفافية.

سادساً: أن المشرع العراقي ردَّ الأسماء المتبقية على البنات واحدة كانت أو أكثر إذا اجتمعت مع الأب، بالرغم من كون الأب صاحب فرض وعصبة في آن واحد، أي أنه يستحق الباقى تعصيباً بعد أن يأخذ أصحاب الفروع فروضهم.

سابعاً: أن القانون أعطى للبنات قوة حجب مماثلة للابن بل أحياناً أقوى منه، فتحجب جميع الورثة باستثناء خمسة هم: الزوج، والزوجة، والأب، والأم، والابن.

ثامناً: أن البنات يحجبن في القانون الجد والجدة، ولم يعط قوة الحجب هذه للابن، وهذا لم يحدث في أي من التشريعات العربية.

تاسعاً: أن جميع الأخوات محجبات بالبنات، وإن كانت واحدة، فلا استحقاق لهن بوجودها. وقد أخذ في هذا بالفقه الجعفري الذي قسم الورثة وفق مرتب درجات- ثلاثة، كل مرتبة تحجب التي بعدها، وقد اعتبرت البنات من المرتبة الأولى، والأخوات من المرتبة الثانية.

عاشرأ: اعتبر القانون الأخ الشقيق بحكم الأخ الشقيق في الحجب. وعليه فإن الأخ الشقيق أو الأخوات الشقيقات أصبحت لهن نفس قوة الحجب التي يتمتع بها الأخ الشقيق، فالأخ الشقيق الواحدة تحجب جميع الإخوة والأخوات لأب، في حين أن الأخ الشقيق الواحدة لا يمكنها أن تحجب من ذكرنا عند جمهور الفقهاء.

الوصيات

وفي ختام البحث أقدم جملة من التوصيات، أهمها:

أولاً: أوصي المشرع العراقي بالأخذ بمذهب القائلين بعدم حجب الأم نصاناً بالإخوة الذين يتم حجبهم بالأب، فلو اجتمع الأم، والأب، وعدد من الإخوة أو الأخوات، لحجبوا الأم نصاناً بالرغم من حجبهم بالأب حرماناً، فهذا يؤدي إلى اختلال قاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن حظ الأب في هذه المسألة يكون أكبر من الضعف.

ثانياً: تورث الزوجين عن طريق الرد أيضاً أخذنا بمذهب عثمان بن عفان رضي الله عنه، فلا يعقل أن توضع الأسماء الزائدة في خزينة الدولة التي لها موارد متعددة، ولا يعطى الزوجين إلا فرضهم المحدد شرعاً.

ثالثاً: تورث الأب بالفرض والتعصيب إذا اجتمع مع الفرع الوراث المؤنث كما فعل جمهور الصحابة وأئمة المذاهب الفقهية، وأقصد بالفرع الوراث هنا البنات تحديداً، لأنها صاحبة فرض، فالأولى أن يكون الباقى من الأسماء للأب، وإن رأى المشرع في هذه التوصية إيجافاً في حق البنات، فبإمكانه رد الباقى على البنات والأب معاً كل حسب سهمه كما فعل الفقه الجعفري، محافظة على التوازن في الحصص الإرثية بين الورثة.



رابعاً: إن المشرع لم يكن موفقاً في حجب الجد والجدة بالبنت، وعدم حجبه بالإبن، فإعطائه البنت قوة الحجب هذه مخالف لكل المذاهب، فأوصي بتعديل الفقرة (2) من المادة (91) بالعبارة الآتية: ((تعتبر البنت بحكم الابن في الحكم)). أي تماماً كالتى وردت في الفقرة (4) من المادة (89)، والتي تنص على أن: ((الأخت الشقيقة تقوم مقام الأخ الشقيق في الحجب)).

خامساً: إلغاء المادة (24) الفقرة (1) من قانون (تعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية في إقليم كوردستان) رقم (15) لسنة (2008)، فقد وسعت من نطاق تطبيق الوصية الواجبة بالرغم من الخلاف حول مشروع عيّتها، وإن كان لا بد من إيقانها، فيجب بيان المراد بعبارة: (أولاد الإخوة والأخوات)، لأنها وردت مطلقة، وبهذا تشمل جميع الإخوة والأخوات، وهذا إجحاف في حق الورثة.

الهوامش:

(1) هناك من يتحفظ على عبارة المذهب الجعفري باعتبار أن الإمام جعفر صادق رحمة الله (ت 148هـ) لم يترك مصنفات كبقية الأئمة، ولا يوجد لدى الشيعة اليوم كتاب في الفقه أله الإمام جعفر الصادق نفسه، أو دونه له تلامذته وبقي الناس يتداولونه إلى اليوم، كما هو شأن غيره من فقهاء المذاهب. وما نسب إليه من فقه إنما كتب بعد وفاته بقرابة قرنين دون سند صحيح يطمئن إليه. وأقدم كتاب للرواية على الأبواب الفقهية معتمد لدى الإمامية هو كتاب فروع الكافي للكثيني المتوفى عام (329هـ). أي بعد وفاة الإمام جعفر الصادق بـ(180) عاماً. ثم جاء من بعده محمد بن علي بن بابويه الفقيه المتوفى عام (381هـ) في كتابه: (من لا يحضره الفقيه). أي بعد الإمام جعفر بأكثر من (230) عاماً.

ولكن الإمام جعفر الصادق بلا خلاف من أئمة الفقه، حتى قال عنه أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفقه منه. ينظر: (شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف، تحقيق محمد الخطيب، دار القبلة، جدة، ط 1، 1991م، 295/1).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: كان من سادات أهل البيت فقهاء وعلماء. ينظر: (محمد بن حبان، الثقات، دار المعارف العثمانية، الهند، ط 1، 1973م، 131/6).

وقال عنه الذهبي: صدوق فقيه إمام. ينظر: (شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، التمسك بالسنن، تحقيق محمد باكرى، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، لابط، 1996م، 93).

ولكن جرى لفقهه ما جرى لفقه الأئمة المتقدمين، فحافظت منه مسائل، ولكن لم يدوّن بكتابه، كما حصل مع مذاهب الأئمة الأربع: أبي حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد، ولم يتسلسل التمذهب به عند أهل السنة، ولكن انتحل مذهبة قوم، فأدخلوا عليه ما ليس منه، وخلطوا آرائه بآراء غيره، حتى أصبح من الصعب الجزم بصحة الآراء المنسوبة إليه.

(2) يراد بالفرع الوراث عند الجمهور: الابن، والبنت، وابن الابن، وبنت الابن. أما عند الجعفريه فيراد به من ذكرنا بالإضافة إلى ابن البنت، وبنات البنت، وأولاد بنات الابن. ينظر: (الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمى، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال في الفقه الإسلامي المقارن والقانون، دار نشر إحسان، ط 1، 2014م، 53).

(3) ينظر: (محمد ابراهيم التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، دار الأفكار الدولية، ط 1، 2009م، 401/4).

(4) ينظر: المطلب الثاني من هذا البحث ص 5.

(5) ينظر: (سعد بن الحسن الطوسي، الخلاف في الفقه، مطبعة تابان، طهران، ط 2، 1382هـ، 2/44).

(6) ينظر: (د. أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، دار العاتك، القاهرة، ط 120). (7) عدد من الإخوة أو الأخوات أي أكثر من واحد، سواء كانوا أخاً وأختاً فأكثر، أو أخوين فأكثر، أو أختين فأكثر. ومطلاها هنا يعني سواء كانوا إخوة وأخوات شقيقات، أم إخوة وأخوات لأب، أم إخوة وأخوات لأم.

(8) ينظر: (الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مصدر سابق، 123).

(9) ينظر: (الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط 4، 1433هـ، 10/7789).

(10) ينظر: (الدكتور أسامة سعيد القحطاني وأخرون، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، دار الفضيلة، الرياض، ط 1، 2021، 524/8).

- (11) ينظر: (سعد بن الحسن الطوسي، الخلاف في الفقه، مصدر سابق، 44/2).
- (12) ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 54).
- (13) ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 55).
- (14) ينظر: المطلب الأول ص.
- (15) ينظر: (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، دار السلاسل، الكويت، ط2، ل.ت، 31/3).
- (16) ينظر: (أحمد بن عبد الحليم بن نيمية، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ل.ط، 1995، 31، 334).
- (17) ينظر: (سعد بن الحسن الطوسي، الخلاف في الفقه، مصدر سابق، 45/2).
- (18) ينظر: (القاضي سالم رضوان الموسوي، حق ميراث المرأة في قانون الأحوال الشخصية النافذ، بحث منشور على شبكة الأنترنت، الرابط: <http://www.albadeeliraq.com/ar/node/800>).
- (19) ينظر: ص.9
- (20) ينظر: (الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مصدر سابق، 110).
- (21) قاعدة فقهية تبناها المشرع المدني في القانون المدني المرقم (40) لسنة (1951) المادة (2).
- (22) ينظر: (الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مصدر سابق، 110)، (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 49).
- (23) ينظر: (موقع السيد علي السيستاني على الرابط: <https://www.sistani.org/arabic/book/13/694>).
- (24) ينظر: (الدكتور علي أبكيار أبكيار، ميراث الزوجة في الفقه الجعفري، بحث منشور على موقع نصوص معاصرة، مركز البحوث، بيروت، رابط الموقع: <http://nosos.net>).
- (25) القرار المرقم (1170) في 29/10/1977، المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 2620 في 14/11/1977.
- (26) ينظر: (الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مصدر سابق، 193).
- (27) ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 132). وينظر: ص.
- (28) إشارة إلى قوله تعالى: ((وَأُولُو الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أُولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)). [الأنفال: 75].
- (29) ينظر: (محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ل.ط، 1993، 148/29).
- (30) ينظر: (عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المعني، تحقيق طه الزين وآخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1969م، 6/277).
- (31) ينظر: (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، مصدر سابق ، 50/3).
- (32) ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 49).
- (33) ينظر: (المطهر الحلي، إيضاح الفوائد في شرح اشكالات القواعد، مؤسسة اسماعيليان، ط1، 1389هـ: 4). (237/4).
- (34) ينظر: (المصدر نفسه، 4). (238/4).
- (35) ينظر: (قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 15 لسنة 2019).
- (36) ينظر: (قانون الأحوال الشخصية المصري المرقم 25 لسنة 1920، وتعديلاته).
- (37) ينظر: (قانون الأحوال الشخصية السوري المرقم 59 لسنة 1953).

- (38) ينظر: (الدكتور وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مصدر سابق، 7827/10).
- (39) ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 49).
- (40) ينظر: (ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1966، 788/6).
- (41) ينظر: (وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مصدر سابق، 7774/10).
- (42) ينظر: (عبد الكري姆 بن محمد اللاحم، الغرائض والوصايا، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الرياض، ط1، 1421هـ، 31).
- (43) ينظر: (وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مصدر سابق، 77710/10).
- (44) ينظر: (محمد بن علي بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة الأعلى، بيروت، ط1، 1986، 196/4).
- (45) أخرجه البخاري عن ابن عباس في كتاب الفرائض، باب: ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم 6732، 150/8.
- (46) العصبات هم أقارب المتوفى الذكور، الذين لم يحدد لهم الشرع نصيباً مفروضاً، وإنما يأخذون كل التركة إذا خلوا بها، ويأخذون البالقي بعد أصحاب الفروض. وللعصبات أنواع ثلاثة: العصبة بالنفس، والعصبة بالغير، والعصبة مع الغير. والعصبة بالنفس تشمل الذكور فقط، في حين أن العصبة بالغير تشمل الإناث إذا اجتمعن مع ذكور في نفس درجتهن، كالبنت مع الابن، وبنت الابن مع ابن الابن، والأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق، والأخت لأب مع الأخ لأب. أما العصبة مع الغير فتشمل الإناث فقط، وتحديداً الأخت الشقيقة إذا اجتمعت مع البنت أو بنت الابن، والأخت لأب إذا اجتمعت مع البنت أو بنت الابن، حيث تأخذ الباقي بعد أن تأخذ البنت أو بنت الابن فرضاً. وجدير بالذكر أن هذا النوع من العصبة غير معمول بها في القانون العراقي؛ لأن الأخوات عموماً محجوبات بالبنات. ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 87).
- (47) ينظر: (محمد بن علي بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، مصدر سابق، 191/4).
- (48) ينظر: (د. مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية، مصدر سابق، 79).
- (49) مقابلة مع الخبير القانوني في القسمات الشرعية في محكمة استئناف السليمانية، الحقوق (آزاد فرج سعدون)، بتاريخ 2022/3/8، الساعة الثامنة مساء، مدة المقابلة عشرون دقيقة.
- (50) ينظر: (أحمد بن يوسف الأهدل، إعانة الطالب في بداية علم الفرائض، دار طوق النجاة، ط4، 2007، 28).
- (51) أخرجه البخاري عن معاذ في كتاب الفرائض، باب: ميراث الأخوات مع البنات عصبات، رقم 6741، 12/8.
- (52) ينظر: المادة (91) الفقرة (2) من التعديل الثاني المرقم (21) لسنة 1978).
- (53) ينظر: (الدكتور مصطفى الزلمي، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال، مصدر سابق، 68).
- (54) ينظر: (محمد بن علي بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، مصدر سابق، 198/4).
- (55) نفترض كل ذكر بنتان، فيكون عدد رؤوس الصنف هو ثلاثة، وذلك لأن العلاقة بين العدد واحد، والعدد 3 هو التباين، لذا وجب ضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة.
- (56) ينظر: (الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مصدر سابق، 130).
- (57) ينظر: (ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، 780/6)، (ابن عبد البر، الكافي، تحقيق محمد أخيد الموريتاني، مكتبة الرياض، ط2، 1980م، 1057/2)، (الخطيب الشرباني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م، 21/4)، (ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، 274/6).
- (58) ينظر: (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، مصدر سابق، 55)، وينظر: (محمد ابراهيم التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، مصدر سابق، 440/4).

- (59) المسمى قانون تعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية العراقي، رقم (15) لسنة (2008).
- (60) مقابلة مع الخبير القانوني في القسمات الشرعية في محكمة استئناف السليمانية، الحقوقى (سوران عثمان أحمد)، بتاريخ (2022/3/12)، الساعة العاشرة صباحاً، مدة مقابلة خمسة عشرة دقيقة.
- (61) ينظر: (علي بن أحمد بن حزم الظاهري، المحتوى، دار الأفاق، بيروت، ل.ا.ط، 356/7).
- (62) ينظر: (الدكتور وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدله، مصدر سابق، 10/7565).
- (63) نقل ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها، بقوله: ((وقد أجمع العلماء على أن الوصية غير واجبة على أحد، إلا أن يكون عليه دين، أو تكون عنده وديعة أوأمانة، فيوصي بذلك... وقد شدت طائفة، فأوجبوا الوصية، لا يعدون خلافاً على الجمهور...)).
ينظر: (ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق بشار عواد وأخرون، مؤسسة الفرقان، لندن، ط1، 2017م، 9/185).

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: مصادر كتب السنة

- 1- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، التمسك بالسنن، تحقيق محمد باكريم، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ل.ا.ط، 1996م.
- 2- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف، تحقيق محمد الخطيب، دار القible، جدة، ط1، 1991م.
- 3- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط5، 1995م.
- 4- محمد بن جبأ، الثقات، دار المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1973م.

ثانياً: مصادر الكتب الفقهية لأهل السنة

- 5- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1966م.
- 6- ابن عبد البر، الكافي، تحقيق محمد أبید الموريتاني، مكتبة الرياض، ط2، 1980م.
- 7- ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق بشار عواد وأخرون، مؤسسة الفرقان، لندن، ط1، 2017م.
- 8- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ل.ا.ط، 1995.
- 9- أحمد عبيد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، دار العاتك، القاهرة، ل.ا.ط، ل.ا.ت.
- 10- أحمد بن يوسف الأهلـ، إعـانـة الطـالـبـ في بـداـيـة عـلـم الفـرـائـضـ، دار طـوـق النـجـاـةـ، ط4، 2007م.
- 11- أسمـاء سـعـيد القـحطـانـيـ وـآخـرـونـ، مـوسـوعـة الإـجـمـاعـ فـيـ الـفـقـهـ الإـسـلـامـيـ، دـارـ الـفـضـيـلـةـ، الـرـيـاضـ، ط1، 2021م.
- 12- الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
- 13- عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، تحقيق طه الزين وأخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1969م.
- 14- عبد الكريـمـ بنـ محمدـ الـلاحـمـ، الفـرـائـضـ وـالـوـصـاـيـاـ، وزـارـةـ الشـؤـونـ الإـسـلـامـيـةـ وـالـأـوـقـافـ، الـرـيـاضـ، ط1، 1421هـ.
- 15- عليـ بنـ أحمدـ بنـ حـزمـ الـظـاهـريـ، الـمـحـلىـ، دـارـ الـأـفـاقـ، بيـرـوـتـ، لـاـطـ، لـاـتـ.
- 16- محمدـ اـبـراهـيمـ التـويـجـيـ، مـوسـوعـةـ الـفـقـهـ الإـسـلـامـيـ، دـارـ الـأـفـكـارـ الـدـولـيـةـ، ط1، 2009م.
- 17- محمدـ بنـ أـحـمـدـ السـرـخـسـيـ، الـمـبـسوـطـ، دـارـ الـمـعـرـفـةـ، بيـرـوـتـ، لـاـطـ، 1993مـ.
- 18- مـصـطـفـىـ إـبـراهـيمـ الزـلـامـيـ، أـحـكـامـ الـمـيرـاثـ وـالـوـصـيـةـ وـحـقـ الـاـنـتـقـالـ فـيـ الـفـقـهـ الإـسـلـامـيـ الـمـقـارـنـ وـالـقـانـونـ، دـارـ نـشـرـ إـحـسـانـ، ط1، 2014مـ.
- 19- وزـارـةـ الـأـوـقـافـ وـالـشـؤـونـ الإـسـلـامـيـةـ، مـوسـوعـةـ الـفـقـهـيـةـ، دـارـ السـلـاسـلـ، الـكـوـيـتـ، ط2، لـاـتـ.
- 20- وهـبـةـ مـصـطـفـىـ الزـحـيلـيـ، الـفـقـهـ الإـسـلـامـيـ وـأـدـلـتـهـ، دـارـ الـفـكـرـ، دـمـشـقـ، ط4، 1433هــ.

ثالثاً: مصادر الفقه الجعفري

- 21- سعدـ بنـ الحـسـنـ الطـوـسيـ، الـخـلـافـ فـيـ الـفـقـهـ، مـطـبـعـةـ تـابـانـ، طـهـرـانـ، ط2، 1382هــ.
- 22- محمدـ بنـ عليـ بـابـويـهـ الـقـميـ، مـنـ لـاـ يـحـضـرـهـ الـفـقـيـهـ، مـؤـسـسـةـ الـأـعـلـىـ، بيـرـوـتـ، ط1، 1986مـ.
- 23- المـطـهـرـ الـحـلـيـ، إـيـضـاحـ الـفـوـادـيـ فـيـ شـرـحـ اـشـكـالـاتـ الـقـوـادـ، مـؤـسـسـةـ اـسـمـاعـيلـيـانـ، ط1، 1389هــ.

رابعاً: القوانين العراقية والعربية

- 24- قانون الأحوال الشخصية العراقي، رقم (188) لسنة (1959).
- 25- قانون تعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية العراقي في إقليم كوردستان/العراق، رقم (15) لسنة (2008).
- 26- قانون الأحوال الشخصية المصري، المرقم (25) لسنة (1920)، وتعديلاته.
- 27- قانون الأحوال الشخصية السوري، المرقم (59) لسنة (1953).
- 28- قانون الأحوال الشخصية الأردني، رقم (15) لسنة (2019).

خامساً: المقالات والبحوث المنشورة على شبكة الإنترنت

- 29- القاضي سالم رضوان الموسوي، حق ميراث المرأة في قانون الأحوال الشخصية النافذ، بحث منشور على شبكة الأنترنت، الرابط: <http://www.albadeeliraq.com/ar/node/800>
- 30- علي أكبر ايزدي فرد وآخرون، ميراث الزوجة في الفقه الجعفري، بحث منشور على موقع نصوص معاصرة، مركز البحث، بيروت، رابط الموقع: <http://nosos.net>
- 31- موقع السيد علي السيستاني على الرابط: <https://www.sistani.org/arabic/book/13/694>

سادساً: المقابلات

- 32- مقابلة مع الخبرير القانوني في القسامات الشرعية في محكمة استئناف السليمانية، الحقوقى (آزاد فرج سعدون)، بتاريخ (2022/3/8)، الساعة الثامنة مساء، مدة المقابلة عشرون دقيقة.
- 33- مقابلة مع الخبرير القانوني في القسامات الشرعية بمحكمة استئناف السليمانية، الحقوقى (سوران عثمان أحمد)، بتاريخ (2022/3/12)، الساعة العاشرة صباحاً، مدة المقابلة خمسة عشرة دقيقة.